الفائز سيستدرج عروض شراء الملكية لمستثمر إستراتيجي جديد

«الكويتية» و«كامكو» و«المركز» تتنافس على إدارة بيع حصة «عربي» بـ «ضمان»

| كتب رضا السناري |

علمت «الراي» من مصادر ذات صلة أن مجلس إدارة شركة مستشفيات الضمان الصحي «ضمان» تلقى 3 عروض من شركات استثمار بناءً على طلبه لإدارة مزاد بيع حصة شركة عربي القابضة الإستراتيجية في «ضمان».

وأفادت المصادر بأن الشركات الثلاث هي «الكويتية للاستثمار» «وكامكو إنفست» و«المركز المالي»، متوقعة اختيار مجلس الإدارة للفائز بين تلك الشركات لإدارة المزاد المرتقب قريباً.

ولفتت المصادر إلى أن دور المستشار الفائز سيكون إدارة المزاد ومن ضمن ذلك استدراج عروض لشراء حصة المستثمر الإستراتيجي، مبينة أنه بعد الترسية سيتم التنسيق مع شركة البورصة والشركة الكويتية للمقاصة على آلية تنفيذ المزاد.

وفازت «عربي» في 2013 بالمزايدة على حصة الشريك الإستراتيجي البالغة 26 في «ضمان»، حيث بلغ العرض الذي تقدمت به نحو 60 مليون دينار، تلتها شركة مشاريع الكويت القابضة «كيبكو» بعرض قيمته 54 مليوناً ثم «أجيليتي» بـ32.3 مليوناً، بينها نحو 30 مليوناً من «عربي».

وفي مرحلة لاحقة أعلنت مجموعة عربي القابضة في الكويت، أنها لن تسدد حصتها المتبقية في رأسمال «ضمان»، في فصل جديد للنزاع مع الجهات الحكومية حول إدارة الشركة، فيما مليون و«جبلة» بـ32 مليوناً.

وكان من المفترض طرح 50 في المئة للاكتتاب العام، إلا أن الاكتتاب العام لم يتم حتى الآن، ما أدى إلى رفع حصة الجهات الحكومية إلى 74 في المئة في الشركة التي يبلغ رأسمالها المصرح به 230 مليوناً دُفع منه حتى الآن 115

يعتبر مجلس إدارة «ضمان» أن تخلف «عربي» عن سداد الحصة المتبقية من رأس المال يعطيه الحق لبيع حصة المستثمر الإستراتيجي في مزاد لمستثمر جديد.

وأوضحت المصادر أنه بعد تخلف «عربي» عن السداد، يتم التعامل مع الشركة وفق المادة 155 من قانون الشركات، بمنح الشركة مهلة أسبوعين للسداد، وإن لم تفعل سيتم بيع أسهم الشركة في البورصة، وما زاد عن القيمة الاسمية يعود للمستثمر، على أن تستوفي الشركة ما يعادل القيمة الاسمية من قيمة هذا المزاد، مبينة أن هذا ما يجري الإعداد له بتعيين شركة لإدارة المزاد.

لكن «عربي» تعترض على هذا الموقف بذريعة أن الاكتتاب العام للمواطنين لم يتم حتى الآن، ما يُسقط عنها قانوناً المهلة الزمنية المحددة لسداد بقية رأس المال.

ينتظر تنفيذها غداً شاملة «الخليج»... والمؤسسات الأجنبية نشطة

وسطاء تلقوا رغبات شراء مفتوحة لأسهم البنوك المعروضة في مراجعة «MSCI»

| كتب علاء السمان |

كشفت مصادر استثمارية عن تلقي أكثر من شركة وساطة مالية رغبات شراء مفتوحة لأي كميات تُعرض من أسهم بنك الخليج أو البنوك الأخرى خلال جلسة الغد التي ستشهد أولى مراجعات مؤسسة مورغان ستانلي للدول المُدرجة على مؤشرها «MSCI» للأسواق الناشئة.

وأكدت المصادر عدم وجود تأثير يُذكر قد يترتب على المؤشرات العامة لبورصة الكويت من المراجعة المرتقبة، بل على العكس ستوفر مجالاً لشراء كميات من أسهم تشغيلية، خصوصاً التي توصي المؤسسات الدولية بشرائها مثل بنك الخليج، فيما توقعت أن ترتفع حظوظ الأسهم الكويتية لزيادة وزنها على مؤشر الأسواق الناشئة في المستقبل، خصوصاً وأن هيئة أسواق المال ومنظومة السوق تستهدف بلوغ ذروة سوق متطور بشكل كامل في المستقبل.

وحسب إحصائيات حصلت عليها «الراي» تشهد بعض الكيانات التشغيلية المُدرجة ضخ مبالغ أجنبية متفاوتة منذ فترة، منها «زين» و«هيومن سوفت» و«الاستثمارات الوطنية» وبنك «برقان» و«الامتياز الاستثمارية» ومعظمها أموال تعود لمؤسسات عالمية نشطة، بخلاف المراكز الخاملة التي تتبع المؤشرات فقط.

ورصدت «MSCI» قفزة في القيمة السوقية للأسهم الكويتية وفي مقدمتها «بيتك» و«أجيليتي»، ما تجاوز الوزن المُحدد للسوق الكويتي على المؤشر، إلا أنها احتفظت بسهم بنك الخليج على مؤشرها للشركات الصغيرة، فيما أكدت المصادر أن المؤسسات النشطة قابلت الخروج المتوقع لـ22 مليون دينار أجنبية بضخ ما يعادل ضعفها نحو الأسهم التشغيلية بما فيها البنوك.

وينتظر أن تشمل مراجعة «MSCI» أسواقاً إقليمية عدة أخرى إلى جانب الكويت منها السعودية والإمارات ومصر وباكستان، حيث تبلغ الأموال المتوقع ضخها في هذه الأسواق نحو 644 مليون دولار يقابلها خروج 307 ملايين.

ويتوقع أن يشهد السوق السعودي خروج 65 مليوناً كانت مستثمرة في أحد الأسهم بالمؤشر الرئيسي، فيما سيستقبل السوق ما يقارب 296 مليوناً تقريباً ستوجه نحو سهم مُدرج بقطاع البتروكيماويات، إلى جانب سهم شركة المواساة.

وبحسب معلومات حصلت عليها «الراي» فإن السوق الإماراتي سيكون على موعد مع خروج 105 ملايين دولار تعود لمؤسسات تتبع «MSCI» للأسواق الناشئة كانت موظفة بأسهم «إعمار مولز»، فيما يرجح ضخ نحو 243 مليوناً نحو سهم «أدنوك».

وكذلك يرتقب أن تخرج 31 مليون دولار أجنبية من السوق المصري مستثمرة في أسهم سهم «السويدي»، يقابلها دخول 50 مليوناً على سهم «فوري»، فيما ستشمل المراجعة السوق الباكستاني الذي سيتلقى 55 مليون دولار يقابلها خروج 30 مليوناً.

ويتوقع أن تحصل أسواق المنطقة بما فيها السوق الكويتي على وزن أكبر في مؤشر «MSCI» مستقبلاً، لاسيما في ظل التطوير الذي تشهده بوتيرة منتظمة ما يجعلها هدفاً للاستثمار الأجنبي.

أخبار الشركات

آسر أبوهيبة رئيساً تنفيذياً لـ «كميفك»

عينت شركة الشرق الأوسط للاستثمار المالي «كميفك»، آسر فهمي أبوهيبة في منصب الرئيس التنفيذي، بعدما كان يشغل المنصب بالتكليف خلال الفترة الماضية، لافتة إلى أنه من الكوادر التي تحمل خبرة كبيرة في شؤون الاستثمار وإدارة الشركات، ما يجعله مؤهلاً لقيادة الفريق التنفيذي فيها خلال الفترة المقبلة.

«كابيتال إنتيليجنس» تثبت تصنيف «برقان»

ثبتت وكالة «كابيتال إنتيليجنس» التصنيفات الائتمانية لبنك برقان مع نظرة مستقبلية مستقرة. وأفاد البنك بأن الوكالة ثبتت تصنيفاته رغم التخفيض الذي تم للنظرة المستقبلية للتصنيف السيادي للكويت إلى سلبية.

وبيّن البنك أن التصنيف الحالي لقدرة المصدر على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل من العملات الأجنبية غير مُقيد بالتصنيف السيادي.

«الصناعة والعمل» استعرضت النقص الواضح في احتياجات العمالة

«الغرفة»: التريث في دليل اشتراطات بناء المدن والمناطق الصناعية

جانب من الاجتماع

عقدت لجنة الصناعة والعمل المنبثقة عن مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الكويت اجتماعها الثاني لعام 2021، برئاسة أحمد سليمان القضيبي، لمناقشة عدد من القضايا ذات العلاقة بالقطاع الصناعي وشؤون العمل.

واستهلت اللجنة اجتماعها بتناول سعي لجنة التعاون التجاري في الأمانة العامة لدول مجلس التعاون، لتحديد قائمة لمنتجات خليجية يمكن حمايتها من خلال زيادة التعريفة الجمركية على الواردات المماثلة لها، بما يتوافق مع التزامات دول المجلس لدى منظمة التجارة العالمية، وبما لا يؤثر في رفاهية المستهلكين.

وتطرقت اللجنة إلى دليل اشتراطات البناء في المدن والمناطق الصناعية، والمقترح من قبل اللجنة الوطنية لقطاع مواصفات التشييد والبناء بالهيئة العامة للصناعة.

ورأت اللجنة أنه هناك ضرورة للتريث في إقرار الدليل المقترح لحين توضيح محتوياته على أصحاب العمل من الصناعيين والجهات ذات الصلة بالقطاع الصناعي، وبحث مدى تقاربه مع مواصفات البناء الحالية في المناطق الصناعية المنصوص عليها في قرار وزير الدولة لشؤون البلدية رقم 567 لسنة 2016.

وتناولت اللجنة قضية النقص الواضح في الاحتياجات الراهنة والملحة للعمالة في القطاع الخاص، نظراً لإسناد طلبات استقدام عمالة جديدة إلى اللجنة الوزارية لطوارئ كورونا، ونظراً لعدم السماح بدخول العمالة الوافدة التي تحمل إقامات سارية ولأجل غير مسمى.

واستعرضت اللجنة جهود الغرفة لدى لجان مجلس الوزراء لإعادة النظر في القرار الإداري الصادر عن الهيئة العامة للقوى العاملة، والذي يحظر إصدار إذن عمل لمن بلغ 60 عاماً وما فوق لحملة الشهادة الثانوية وما دون وما يعادلها من شهادات.

كما ناقشت اللجنة جهود الغرفة ومحاولاتها للسماح بتحويل العمالة المسجلة على عقود ومشاريع حكومية إلى أي صاحب عمل، بدلاً من الاقتصار على التحويل إلى عقد حكومي ثانٍ لصاحب العمل نفسه الذي استقدم هذه العمالة أو ملفه الرئيسي أو إلى عقد حكومي لدى صاحب عمل آخر حسب قرار الهيئة العامة للقوى العاملة رقم 842 لسنة 2015 وتعديلاته.

واستعرضت اللجنة التحديات الحالية التي تواجه أصحاب العمل نتيجة الممارسات المتبعة من قبل بعض العمالة، والتي نتجت عن شح الأيدي العمالة بالسوق المحلي، في ظل الظروف الاستثنائية التي تمر بها الأنشطة الاقتصادية في ظل جائحة «كوفيد19-» والتداعيات والإجراءات المصاحبة لها.

برميل النفط الكويتي يرتفع 3.1 دولار

روسيا تعرض على السعودية التعاون في إنتاج الهيدروجين

عرض نائب رئيس الوزراء الروسي، ألكسندر نوفاك، العمل مع السعودية في إنتاج الهيدروجين، خلال حديثه في اجتماع عبر الإنترنت للجنة الوزارية الروسية - السعودية المشتركة.

وقال نوفاك «لدينا مقترح لإنشاء مجموعة عمل معنية بطاقة الهيدروجين، الذي يكتسب أهمية كوقود صديق للبيئة مستقبلاً، ويُطرح كوسيلة لتخليص قطاعات الصناعات الثقيلة والنقل كثيفة الانبعاثات من الكربون»، لافتاً إلى أن روسيا والسعودية تملكان إمكانيات هائلة لتطوير مصادر الطاقة التقليدية والمتجددة.

من جهة أخرى، ارتفع سعر برميل النفط الكويتي 3.1 دولار ليبلغ 67.68 دولار في تداولات الإثنين، مقابل 64.58 دولار في تداولات يوم الجمعة الماضي وفقاً للسعر المُعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

ويأتي ذلك في وقت أعلنت منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» أن سعر سلة خاماتها ارتفع بمقدار 2.75 دولار للبرميل ليستقر عند 66.93 دولار للبرميل في تعاملات الإثنين.

وجاء في نشرة الأمانة العامة لـ «أوبك» الصادرة أن المعدل الشهري لسعر سلة خاماتها لشهر أبريل الماضي بلغ 63.24 دولار، فيما بلغ المعدل الشهري لسعر السلة لشهر مارس الماضي 64.56 دولار للبرميل، الأمر الذي يشير إلى بلوغ معدل سعر السلة منذ بداية العام الحالي وحتى نهاية الأسبوع الماضي 66.62 دولار للبرميل.

من جهة أخرى، تراجعت أسعار النفط أمس، ولكنها ظلت قرب أعلى مستوياتها في أسبوع بعد أن قفزت أكثر من 3 في المئة الإثنين، مع انحسار توقعات المستثمرين لعودة مبكرة لصادرات إيران النفطية إلى أسواق الخام العالمية.

ونزلت العقود الآجلة لخام برنت 30 سنتاً بما يعادل 0.4 في المئة إلى 68.16 دولار للبرميل في الساعات الأولى من صباح أمس، بينما هبطت عقود الخام الأميركي غرب تكساس الوسيط 42 سنتاً أو 0.6 بالمئة لتسجل 65.63 دولار للبرميل.

«الوطني»: مؤشرات متباينة لآفاق النمو الاقتصادي عالمياً

أشار بنك الكويت الوطني إلى أنه في الوقت الذي تشير فيه آفاق النمو الاقتصادي إلى تسجيل انتعاش قوي خلال هذا العام، فإن المؤشرات الأساسية ما تزال متباينة في ظل ارتفاع حالات الإصابة بفيروس كورونا في أنحاء العالم كافة، خلال شهر أبريل الماضي، بصدارة الهند، ما يتناقض مع التفاؤل المتزايد واستمرار إجراءات إعادة فتح الأنشطة الاقتصادية في الولايات المتحدة وأوروبا، بفضل تراجع حالات الإصابة بالفيروس وتسارع وتيرة برامج اللقاحات.

وأفاد «الوطني» في تقرير له بأنه في أميركا على وجه الخصوص، تحوّل اهتمام السوق نحو التضخم، الذي ارتفع في أبريل نتيجة للنمو القوي والضغوط الناتجة عن إعادة فتح أنشطة الأعمال، ما أدى إلى طرح تساؤلات حول مدى استمرار «الاحتياطي الفيديرالي» في تطبيق سياساته التيسيرية الحالية، كما أنه من جهة أخرى، أدت تلك المخاطر إلى إضعاف أسواق الأسهم في بداية شهر مايو ودفعت عائدات السندات المرجعية نحو الارتفاع.

الاقتصاد الأميركي

ولفت «الوطني» إلى أن آمال حدوث انتعاش اقتصادي سريع في الولايات المتحدة تسير على المسار الصحيح، وذلك بدعم من ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الأول من 2021 بنحو 6.4 في المئة على أساس سنوي وبما يتماشى إلى حد كبير مع التوقعات، إذ سجل الاستهلاك الخاص أداءً قوياً (6.3+ في المئة) في ظل إعادة فتح أنشطة الأعمال وتدابير التحفيز الاقتصادي والطلب المكبوت، وكذلك زيادة الثقة بفضل طرح اللقاحات، كما سجل الاستثمار الخاص أداءً قوياً أيضاً (10.1+ في المئة) ما يعكس ازدهار سوق العقار. وبيّن أن مستوى الناتج المحلي الإجمالي الآن أصبح أقل من مستويات ما قبل الجائحة بـ1 في المئة فقط، ما يعني أنه معدل النمو قد يصل بسهولة إلى تلك المستويات في الربع الثاني، منوهاً إلى أنه على الرغم من ذلك، لا يزال تعافي سوق العمل يسير بوتيرة بطيئة إلى حد ما، إذ تم إضافة 266 ألف وظيفة (0.2 في المئة) في أبريل وسط شكوك بأن مزايا البطالة المؤقتة قد تثبط عودة بعض الأفراد إلى العمل، وهي المزاعم التي رفضتها وزيرة الخزانة جانيت يلين.

ومن المقرر أن تتسارع وتيرة نمو الوظائف في الأشهر المقبلة طالما استمر الانتعاش على المسار الصحيح، إلا أن ذلك الوضع قد يستمر حتى عام 2022 أو لفترة أبعد من ذلك قبل استعادة نحو 8 ملايين وظيفة فُقدت بسبب الجائحة.

وذكر التقرير أنه يتم مراقبة الطاقة الإنتاجية الفائضة على صعيدي الإنتاج وسوق العمل عن كثب بسبب تداعياتهما على التضخم، والذي تتزايد المخاوف في شأنه في الوقت الحالي، إذ ارتفع إلى أعلى مستوياته المسجلة منذ أكثر من 12 عاماً بوصوله إلى 4.2 في المئة على أساس سنوي في أبريل مقابل 2.6 في المئة في مارس، فيما يعد أعلى بكثير من التوقعات.

وأشار التقرير إلى أن «الاحتياطي الفيديرالي» يواصل وصف تلك الضغوط بأنها موقتة، ما يعكس كل من التأثيرات الأساسية وعدم الاتساق الموقت ما بين الطلب والعرض الذي سيتلاشى مع مواصلة فتح أنشطة الاقتصاد، إلا أن التزامن ما بين تسارع وتيرة النمو الاقتصادي وتطبيق سياسات التحفيز المالي والنقدي الجريئة، والمشاكل المحتملة التي قد يتعرض لها سوق العمل، وكذلك سياسة الانتظار والترقب التي أكد «الفيديرالي» التزامه بها وتحمله لمستوى التضخم فوق 2 في المئة لفترة من الوقت، كل تلك العوامل تدفع باتجاه زيادة مخاطر ضغوط الأسعار التي قد تصبح أكثر رسوخاً بصفة دائمة، علماً بأن تلك المخاوف بدأت تلقي بظلالها على الدولار الذي تراجع 4 في المئة تقريباً منذ أواخر مارس على أساس السعر المرجح للتبادل التجاري.

تضخم أسعار المستهلكين في أميركا

الاقتصاد الأميركي يسير نحو نمو قوي لكن التضخم يثير مخاوف كبيرة

تراجع الناتج المحلي لمنطقة اليورو هامشياً بالربع الأول

منطقة اليورو

وفيما يتعلق بمنطقة اليورو، أوضح «الوطني» أن الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة انخفض بالربع الأول 2021 بنسبة 0.6 في المئة مقارنة بالربع السابق في ظل مواجهة دول الاتحاد الأوروبي لموجة جديدة من تفشي «كورونا»، حيث ساهم ذلك في ترسيخ الركود المزدوج على مستوى المنطقة، بعد تسجيل تراجع بـ0.7 في المئة بالربع الرابع من 2020، فيما تشير المؤشرات إلى عودة الاقتصاد إلى تسجيل نمو في الوقت الحالي، وإن كان بوتيرة بطيئة إلى حد ما. وارتفعت قراءة مؤشر مديري المشتريات المركب إلى 53.8 في أبريل، بفضل انتعاش القطاع الصناعي، إلا أن قطاع الخدمات بدأ يحرز تقدماً بسيطاً ويتجه مجدداً نحو النمو على الرغم من توقعات باستفادته من تخفيف قيود الاغلاق.

وكما هو الحال في الولايات المتحدة، بدأت الشركات الشكوى من زيادة التكاليف وارتفع مؤشر أسعار المستهلكين إلى 1.6 في المئة على أساس سنوي في أبريل بعد أن كان في المنطقة السلبية بنهاية العام الماضي، إلا أنه نظراً لمناخ النمو الأقل انتعاشاً مقارنة بالولايات المتحدة، وبقاء معدل التضخم دون المستوى المستهدف البالغ 2 في المئة تقريباً (التضخم الأساسي عند مستوى أقل بـ0.7 في المئة)، بالإضافة إلى قوة أداء اليورو والمخاوف المستمرة بالفعل تجاه السلالات المتحورة من الفيروس، فمن غير المرجح أن يبدأ البنك المركزي الأوروبي مناقشة خطط تخفيف سياساته التيسيرية لأشهر عديدة.

أسعار النفط... مستويات أعلى بالنصف الثاني

ذكر تقرير «الوطني» أن أسعار العقود الآجلة لمزيج خام برنت ارتفعت بنحو 5.8 في المئة في أبريل لتغلق عند مستوى 67.3 دولار للبرميل بدعم من ظهور بعض المؤشرات الدالة على تحسن وتيرة التعافي الاقتصادي في الولايات المتحدة وأوروبا والصين، رغم ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس في البرازيل، وتفاقم الوضع في الهند. ونوه إلى استمرار الزخم الإيجابي في شهر مايو، إذ تجاوز سعر مزيج خام برنت 70 دولاراً في 17 الجاري. ولفت إلى تخفيض وكالة الطاقة الدولية توقعات نمو الطلب في 2021 هامشياً إلى 5.4 مليون برميل يومياً، موضحاً أن الأسعار قد تشهد بعض الدعم وتصل إلى مستويات أعلى في النصف الثاني من 2021.